2005 0415 -0001- L

1011
أربعة أرقام فقط
للإتصال بـ النهار
النهار
ما عدا الهاتف الخليوي

النهار

استطلاع هذا النهار
النهار AUDIOTEL
هل سوريا وراء مناورة كرامي
نعم أم لا؟
هذا الاستطلاع تقوم به "النهار" لمدة اسبوع ينتهي يوم الثلثاء 19 نيسان 2005
للاشتراك ومعرفة النتائج اتصل بالرقم
1 4 3 3

13 نيسان 1975

13 نيسان 2005

المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية [2 من 2]

الأهالي يطالبون بلجنة دولية للتحقيق وبالإفراج عن تقرير اللجنة الرسمية ...والمصابون بـ"كوما" الضمير لا يسمعون!

قد تكون مسألة التعتيم على قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية التي تعتمدها الدولة اللبنانية، تواطؤاً لحماية الدولة الشقيقة والعلاقات المميّزة وتلازم وحدة المسار والمصير. فالملف لم يحز الاهتمام الرسمي الكافي طوال أعوام طويلة، و لم يتطوع أحد للمطالبة بالمعتقلين سوى عائلاتهم. كما أنه لم يستحق حتى اعتباره قضية إنسانية وإجتماعية ووطنية ملحّة. وقد تجلى الإهمال بوضوح في تصريح النائب مروان فارس (رئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان)، عندما صرّح في 13 شباط 2005 أن "الخدمات التي قدمتها سوريا للبنان هي أهمّ بكثير من بضعة لبنانيين معتقلين في سجونها".

تحقيق زكية النكت رحمة

ينشط أهالي المعتقلين لتحرير أبنائهم من المعتقلات السورية جراء قلق شديد ينتابهم على مصير هؤلاء، وخصوصا في هذه الفترة. فهم يخافون انتقام السلطة السورية وإخفاء المعتقلين اللبنانيين نتيجة الحوادث الأخيرة، تفادياً لفرض المزيد من العقوبات عليها. فالجميع شاهد المقابر الجماعية في العراق وصور معتقلين أعدموا قبل فترة قصيرة من سقوط نظام البعث العراقي. وتدعم هذه المخاوف عودة بعض المعتقلين جثثاً من سوريا أمثال عادل عجوري وخالد العسّ وجوزف حويس. هذا الأخير الذي أعتقلته الحكومة السورية زاعمة أنه ارتكب جرماً على أراضيها، لكن الحقيقة غير ذلك. فحويس تعرض لحادث اصطدام مع سيارة سورية على طريق ضهور الشوير مما أدّى إلى وفاة عسكريَين سوريين، فاقتيد إلى سوريا حيث حوكم عسكرياً ليعود في نعش عام 2003، وبررت الحكومة السورية وفاته بسبب قصور كلوي. ورفض المعنيون في لبنان طلب الكشف على الجثة (المقدم من سوليد)، من أجل معرفة أسباب الوفاة وزمانها.

إنتهاكات سافرة

لا يسمح الإتفاق القضائي المعقود بين الحكومتين اللبنانية والسورية (1951) للقوات السورية باعتقال لبنانيين، كما لا يسمح بنقل لبناني من أرضه إلى أرض أخرى بحسب معاهدة جنيف الرابعة 1949، لأنه يشكّل خرقاً للقانون الدولي. وينصّ الإتفاق القانوني على أن النيابة العامة السورية تستطيع طلب لبناني إرتكب جرماً على أراضيها، ويمكن الدولة اللبنانية رفض تسليمه إذا درست الملف وكان لها الحق في معاقبته في لبنان.

لكن غالباً ما خطفت القوات السورية مواطنين لبنانيين معارضين سياستها وزجتهم في سجونها، في غياب أي سلطة حكومية قادرة على فرض احترام القوانين الدولية.

وجاءت التهم كالآتي: التعامل مع إسرائيل، الإعتداء على السوريين، أو الإنتماء إلى تيارات وأحزاب تناهض السياسة السورية. فشكل هذا الإجراء مخالفة لم يشهدها أي بلد آخر في العالم. ووثّقت" منظمة مراقبة حقوق الإنسان" الأميركية، بين1995 و 1997" حالات اختفاء جديدة لعدد من اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين إذ قامت الإستخبارات السورية بمفردها أو بالتعاون مع الأجهزة الأمنية اللبنانية بخطفهم واقتيادهم إلى المعتقلات السورية".

"يللي إستحوا ماتوا"

أكثر ما يقلق أهالي المعتقلين هو تجاهل الدولتين الملف وعدم اهتمامهما به، وتقاعسهما عن البحث والتحري أو حتى السؤال. لكن الصفعة القوية التي تلقوها عام 2000 كانت الأعنف، عندما شكلت حكومة سليم الحص في 21 كانون الثاني من العام نفسه، أول لجنة لتقصي الحقائق (لبنانياً)، برئاسة العميد سليم أبو إسماعيل. فأصدرت قانوناً يقضي بتوفية كل شخص فقدت آثاره مدة أربع سنوات، ليتمكن ذووه من الإستفادة من تعويضاته، فثارت ثائرة الأهالي ورفضوا التوقيع على معاملات التوفية رفضا قاطعاً.

ومسلسل التجاوزات الممعن في إيلامهم لم ينته، فأفاد الأهالي أنهم يتعرضون لكل أنواع التهديدات ويمنعون من التظاهر ويستدعون للتحقيق وتتم مراقبة هواتفهم، مع تجاهل تام من وسائل الإعلام لقضيتهم، التي تتحدث عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية وتبجل قضيتهم، ولا تأتي على ذكر المعتقلين في سوريا. وتساءلوا عن سبب تقاعس الدولة عن المطالبة باسترداد مواطنيها من سوريا، هي التي نجحت بتحرير أسرى من إسرائيل، لمَ تسيّست قضية أبنائهم فكانت تفضي دائماً إلى إقفال الملف؟ في حين تعترف الدولة العدوة بوجود معتقلين وتسمح لأهلهم وللصليب الأحمر الدولي برؤيتهم وبتبادل الرسائل.

عجز ام تواطؤ؟

وعلى المحور الرسمي اللبناني تألفت من جديد لجنة ثانية لتقصّي الحقائق، إنبثقت من مجلس الوزراء برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية فؤاد السعد وعضوية المديرين العامين للأمن العام اللواء جميل السيّد، ولأمن الدولة اللواء إدوار منصور، ولقوى الأمن الداخلي اللواء مروان زين ومدير المخابرات في الجيش ريمون عازار والمدعي العام التمييزي عدنان عضوم وممثل لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين عبد السلام شعيب. فجاءت تركيبة اللجنة لتزيد من إرباك الرأي العام. ففي حين أعلن عضوم (في مؤتمره الصحافي عام 2000) إقفال الملف إثر الإفراج عن 54 معتقلا من السجون السورية، وتأكيد السيّد وعازار أمام البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في بكركي أن الملف قد أقفل، أبقى الوزير السعد الأمل مفتوحا إذ إعترف بوجود معتقلين في السجون السورية نتيجة الأدلة والمعلومات التي قدمها الأهالي والتي تثبت صحة مطالبهم.

شموع ودموع.

واتهمت اللجنة الرسمية بالتواطؤ مع الدولة، وشككت منظمات حقوق الإنسان وعائلات المفقودين في حياد اللجنة (المؤلفة من حكوميين) واستقلالها. فألغيت بعد مرور ثلاث سنوات على تأسيسها إذ حلتها السلطات عمداً بعد تلقيها – أكثر مما ينبغي – معلومات وشهادات تثبت وجود كثيرين في السجون السورية.

إستقواء بالخارج

يعوّل الأهالي على التعاون مع سفارات دول الاتحاد الأوروبي في ظل غياب الدولة وتجاهلها المستمر، وخصوصاً بعدما أصدر البرلمان الأوروبي قرارين في 12 آذار 1998 و17 كانون الثاني 2003، ينصان على ضرورة إدراج موضوع المعتقلين في الشراكة الأوروبية المتوسطية. كما اشار تقرير حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الصادر في 6 نيسان 2001، في فقرته العاشرة إلى "أن الوفد السوري فشل في تقديم أجوبة واضحة ودقيقة عن اللبنانيين المعتقلين في سوريا"، مطالباً الحكومة السورية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في موضوع الإعتقالات وإصدار أحكام ضد أمنيين تسبّبوا بها، على أن تصدر تقريراً في غضون سنة. لكن الحكومة السورية لم تتحرك ولم تكلف نفسها عناء كتابة التقرير.

وواصلت" سوليد" (حركة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين) تحركها السلمي دعماً لقضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية بمؤازرة بعض المنظمات الطالبية، فاعتصمت في وسط بيروت التجاري في 7 نيسان 2004، رافعة لافتات تطالب بإطلاق المعتقلين في سوريا، ولافتات عليها أسماء المعتقلين، حاملة مذكرة إلى الأمم المتحدة في مبنى"الإسكوا" تضمنت مطالب عدة منها" الإفراج الفوري عن كل اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية، ومعرفة مصير اللبنانيين المخفيين قسراً على يد القوات السورية، وإعادة رفات من توفى منهم في الإعتقال بسبب المرض أو التعذيب أو الإعدام، وتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في قضية المخفيين قسراً، ونشر لائحة مفصلة بأسماء جميع اللبنانيين المعتقلين منذ عام 1976، وتعويض ضحايا الإعتقال الإعتباطي والإخفاء القسري على يد السوريين".

لكن القوى الأمنية تصدّت لهم مع الخطوات الأولى بضربات إنهالت على أجسادهم من كل الجهات، بالهراوات وخراطيم المياه والملاحقات. وبكت أمهات المعتقلين جراء المعاملة السيئة والكلام اللاذع من جهات المسؤولين اللبنانيين منشغلون بالنطق باسم أسيادهم السوريين". بحسب السيدة كلود حجار.

أما السيدة فيوليت ناصيف فأعلنت أن ابنها" خطف وهو إبن 15 سنة"، سبق أن زارته مرتين في السجون السورية، لكن الحكومة اللبنانية أرسلت لها كتاباً تطلب منها فيه إعتبار إبنها متوفياً والتصريح بأنها لم تعرف عنه شيئاً منذ عشر سنين. وأسفت ناصيف لموقف النائب مروان فارس (رئيس اللجنة النيابية لحقوق الإنسان)، الذي ينكر وجود قضية المعتقلين أساسا.

كما دعت" سوليدا" (باريس)، المعارضة اللبنانية وشخصياتها إلى "إدراج قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، لأن إغفال هذا الموضوع والتغاضي عنه يعنيان طمس هذه الجريمة وإخفاء مرتكبيها". وطالبت" سوليدا" المعارضة وشخصياتها بإيلاء الموضوع الأولوية القصوى، وإلا فأنها تعتبر مسؤولة وشريكة في جرم الخطف والإعتقال وإخفاء مصير المعتقلين، مشددة" فليفعلوا ذلك على الأقل من أجل مستقبلهم السياسي عندما سيركز العالم بأسره على مأساة عائلات المخطوفين والمسجونين في سوريا، وهذه اللحظة تقترب في شكل سريع."

إطلاق لبنانيين

في كل مرة كانت السلطات السورية تطلق معتقلين لبنانيين، كانت الدولة اللبنانية تسارع إلى إقفال الملف زاعمة أنه لم يعد من لبنانيين في سوريا. لكن المعلومات المقدّمة من الأهالي كانت تدحض بشكل قاطع المقولة الرسمية، لتؤكد وجود أعداد كبيرة خطفت من الأراضي اللبنانية إلى داخل الأراضي السورية.

ففي إطار الإفراج عن 55 سجيناً سياسياً من السجون السورية في 13 شباط 2005، تناقلت وسائل الإعلام وجود لبنانيين بين المفرَج عنهم، عرف أحدهما بسمير مخايل، في حين لم يعرف إسم الشخص الثاني. وأكد التعاطي المعيب والمهين من جديد عدم دقة السياسة الرسمية اللبنانية وانتفاء الشفافية فيها، واعتماد الحكومة السورية خلق جو من البلبلة عند الناس عموماً وعند أهالي المعتقلين خصوصاً. فأصدرت" سوليد" بياناً سجل الملاحظات الآتية:

" - الخبر صادر عن جهات غير رسمية وهي جمعية حقوق الإنسان في سوريا.

- الخبر لا يحمل أسماء المفرج عنهم وخصوصاً اللبنانيين منهم.

- إسم اللبناني سمير مخايل أعلنه أحد المعتقلين السوريين المفرج عنهم، ولم يصدر تأكيد للخبر وبقي إسم المعتقل اللبناني الآخر طي الكتمان.

- حتى الساعة لم تبادر المراجع الرسمية اللبنانية والسورية إلى توضيح ما جرى، مما يزيد جو القلق المسيطر على مئات العائلات اللبنانية.

إن القوانين الدولية والإعلان العالمي لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري لا تعفي السلطات التي تقبل أو تغطي أو تمارس جريمة الإخفاء القسري من مسؤوليتها أمام القانون، والدولة اللبنانية، اليوم أكثر من أي يوم عبر استمرارها بالتعاطي غير المسؤول مع هذه الجريمة المتمادية بحق الإنسانية، تتحمل المسؤولية القانونية في قضية إخفاء عدد من أبنائها وحرمانهم حقهم في الحرية والحياة".

ورجح لاحقاً أن يكون سمير مخايل هو سمير مخايل الحاج، والآخر فارس حنا، لكن المعلومات غير مؤكدة لأن المعتقلين لم يصلا حتى اليوم إلى لبنان، ولم تسعَ الدولة اللبنانية الى مزيد من الإيضاحات.

بند في بيان المعارضة

في ظل المطالبة اليومية والمستمرة بالحرية والسيادة والإستقلال من حركة وطنية تضم كل فئات الشعب وطوائفه، طرحت أمهات المعتقلين في 21 آذار 2005، مطالب ثلاثة مهمة:

1 - أن يتضمن كل بيان تصدره المعارضة من الآن فصاعداً بنداً خاصاً عن المعتقلين في السجون السورية، فهذا حق لمن سبق ورفض منذ أكثر من 15 عاماً دخول الجيش السوري إلى لبنان وطالب بانسحابه ودفع حريته ثمناً لذلك، حقه على من تأخر سنوات للوصول إلى هذا الإستنتاج، أن يتقصى مصيره ويطالب بإطلاقه.

2 - الطلب إلى منظمة الأمم المتحدة وسفراء الدول الكبرى التي تظهر في هذه الأيام إهتماماً كبيراً بلبنان، تشكيل لجنة دولية من منظمات حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومهمتها دخول السجون السورية للتثبت من وجود معتقلين لبنانيين فيها.

3 - محاسبة المسؤولين اللبنانيين، عندما يحين الأوان في مرحلة لاحقة، والذين تسبب تقصيرهم وإهمالهم في تقصي حقيقة وضع المفقودين، لا بل نفيهم الدائم وجود معتقلين لبنانيين في سوريا، الأمر الذي دحضته الوقائع وكذبته الحقائق لاحقاً، بعذاب وآلام أحياناً بمرض المعتقل وموته.

❀❀❀

في النهاية، ما من فظاعة تضاهي تجاهل الدولة مواطنيها أكثر من جهل المواطن مدلول ذلك وخطورته. فبينما لا يزال بعض الأجساد تنوء تحت وطأة الإعتقال، "يتبختر" حكامنا كالطواويس نافين القضية جملةً وتفصيلاً، مفضلين معالجة الصداع بقطع الرأس بأكمله.

حان الوقت لكي نطالب - نحن الذين لم نخطف خلال الحرب أو بعدها – بالإفراج عن نتائج تحقيق اللجنة الرسمية التي رأسها فؤاد السعد، فلا تبقى محتجزة كالمعتقلين، أو مقفلة في الأدراج كآذان المسؤولين. نحن وحدنا علينا جزّ الطحالب كي لا تغطي وجوههم في ذاكرتنا، مانعين الغبار من أن يكسو صورهم، واعين جيداً أن الوطن سفينة، إن غرقت، فبجميع ما فيها ومن عليها.

فهل نصحو من" كوما الضمير" بحيث لا يصبح الذل روتيناً؟

من سوليدا إلى الرئيس لحود

في الثاني من كانون الثاني 1998 وجهت "سوليدا" من باريس كتاباً مفتوحا الى رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، جاء فيه:

"نود اليوم الاعراب لكم عن قلقنا ازاء الوضع الدراماتيكي الذي يعانيه المعتقلون اللبنانيون وعائلاتهم. فمئات من المواطنين اللبنانيين اعتقلوا في لبنان بين العام1976 واليوم، ونقلوا الى سوريا حيث هم معتقلون سرا، الامر الذي يشكل خرقا خطيرا للاتفاقات الدولية المعقودة بين البلدين... كما ان حال الضياع والقلق التي تعيشها عائلات هؤلاء المعتقلين تتسبب بعذاب نفسي لا يحتمل. فأفرادها يعرفون ان ذويهم سيقوا الى السجون السورية، من اخبار يستقونها من معتقلين سابقين ولا يحصلون ابدا على اذن للزيارة. اضافة الى ان هذه العائلات تخضع لاعمال ابتزاز من اشخاص مشكوك في امرهم، يجعلونهم يدفعون اموالا طائلة، في مقابل وعد باطلاق احبائهم او حتى منحهم إذن زيارة، الامر الذي لم يتحقق قط.

وتتعرض هذه العائلات لتهديدات خطرة من اجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية، التي تريد ثنيهم عن مطالبتهم الشرعية بعودة انسبائهم الى لبنان.

عشية الذكرى الخمسين لاطلاق الشرعة الدولية لحقوق الانسان، والتي شارك لبنان في وضعها ممثلا بشارل مالك، نرجو الا تسمحوا او تقبلوا ان تبدأ ولايتكم مدنسة بهذا الواقع اللاانساني الذي يشكل انتهاكا فاضحا للمواد 5 الى 13 من هذه الشرعة".

واضافت سوليدا "بصفتكم قائدا سابقا للجيش اللبناني نطلب تدخلكم لتحرير عشرات العسكريين المعتقلين سرا في سوريا منذ انتهاء الحرب. فهؤلاء العسكر كانوا في امرتكم ساعة اعتقالهم. واليكم نتوجه، بصفتكم رئيسا جديدا للجمهورية، طالبين تدخلكم من اجل اطلاق فوري لجميع مواطنيكم، عسكريين ومدنيين، الذين اصبحوا من الآن وصاعدا في مسؤوليتكم، وهم معتقلون ظلما في سوريا (بعضهم منذ عشرين عاما). اليكم نتوجه بصفتكم ربّ عائلة، طالبين تفهمكم مأساة اهالي جميع المعتقلين، لتكون كلمتكم محترمة ومسموعة على اعلى المستويات. وفي انتظار تدخلكم، تقبلوا منا يا فخامة الرئيس بالغ الاحترام".

ولا من يسمع!

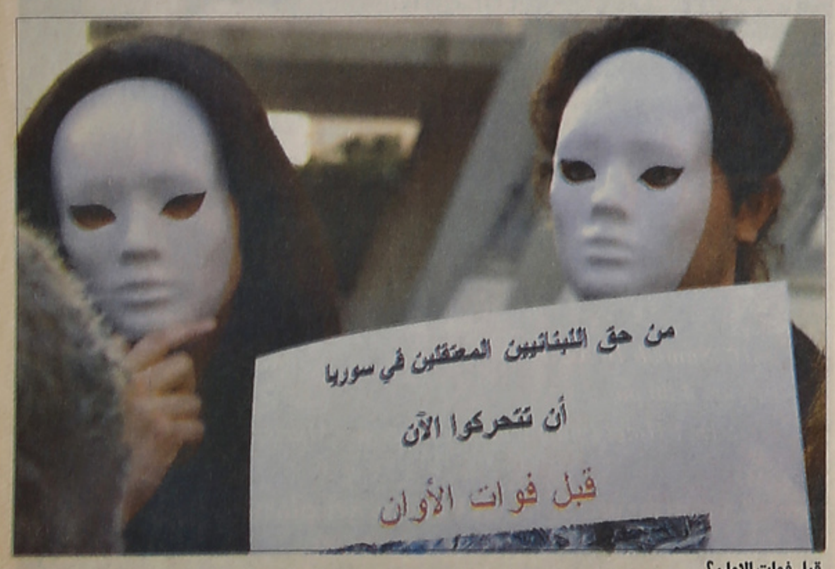

قبل فوات الاوان؟